

جمهورية مصر العربية  
وزارة التجارة والصناعة  
قطاع الاتفاقات التجارية  
الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية  
( جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية )  
إعلان رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩  
بشأن بدء تحقيق مكافحة الإغراق للواردات من صنف  
المحركات الكهربائية ذات منشأ أو المصدر من جمهورية الصين الشعبية

طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ والمعدلة بالقرار الوزاري رقم ٥٦٩ لسنة ٢٠٠٨ (ويشار إليها فيما بعد باللائحة) .

تلقت الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية ( جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية ) ويشار إليها فيما بعد "سلطة التحقيق" شكوى مقدمة من الصناعة المحلية تدعى فيها أن الواردات من صنف المحركات الكهربائية ذات تيار متناوب متعدد الأوجه بقدرات من ٢٢ كيلو وات (٣٠ حصان) حتى ٧٤ كيلو وات (١٠٠ حصان) ذات منشأ أو المصدر من جمهورية الصين الشعبية ترد بأسعار مغرقة وقد ألحقت ضرراً مادياً بالصناعة المحلية.

أولاً- الإجراءات:

بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٩ تلقت سلطة التحقيق شكوى مؤيدة مستندياً مقدمة من شركة محمد أحمد داود للاستثمار تدعى فيها ورود كميات كبيرة إلى مصر من صنف المحركات الكهربائية ذات تيار متناوب متعدد الأوجه بقدرات من ٢٢ كيلو وات (٣٠ حصان) حتى ٧٤ كيلو وات (١٠٠ حصان) ذات منشأ أو المصدر من جمهورية الصين الشعبية، ترد بأسعار مغرقة وتسبب ضرراً مادياً للصناعة المحلية.

قامت سلطة التحقيق بفحص مدى دقة وكفاية البيانات التي وردت بالشكوى المقدمة وأعدت تقريراً للعرض على اللجنة الاستشارية بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢ والتي قامت بدورها برفع توصيتها للسيد المهندس وزير التجارة والصناعة باتخاذ إجراءات بدء التحقيق والنشر في الوقائع المصرية.

بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩ تم إخطار سفارة جمهورية الصين الشعبية بالقاهرة بأن سلطة التحقيق قد تلقت شكوى كتابية من الصناعة المحلية ويمثلها شركة محمد أحمد داود للاستثمار.

بناءً على توصية اللجنة الاستشارية وافق السيد المهندس الوزير علي توصية اللجنة الاستشارية بإعلان بدء التحقيق والنشر بالوقائع المصرية وذلك وفقاً للمادة (١٠) من اللائحة.

#### ثانياً - الصناعة المحلية:

الشركة الشاكية التي تقوم بإنتاج المنتج المثل هي شركة محمد أحمد داود للاستثمار وتمثل الشركة الشاكية الصناعة المحلية وفقاً للمادة (١٤) من اللائحة.

#### ثالثاً - المنتج محل التحقيق:

المحركات الكهربائية ذات تيار متناوب متعدد الأوجه بقدرات من ٢٢ كيلو وات (٣٠ حصان) حتى ٧٤ كيلو وات (١٠٠ حصان) ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية.

المنتج محل التحقيق يتم استيراده وفقاً للبند الجمركي التالي من التعريفات الجمركية المنسقة:

من البند 85 01 52 20

#### رابعاً - الادعاء بالإغراق:

استندت الشركة الشاكية في ادعاءها بالإغراق على مقارنة متوسط أسعار التصدير من جمهورية الصين الشعبية إلى مصر مع متوسط أسعار البيع بالسوق المحلي في جمهورية الصين الشعبية عند نفس المستوى التجاري، وأسفرت هذه المقارنة عن وجود هامش إغراق يزيد عن ٢%، وهذا الهامش لا يمكن إغفاله.

#### خامساً - الادعاء بالضرر:

ادعت الصناعة الشاكية أن هناك زيادة كبيرة في حجم الواردات المغرقة من المنتج محل التحقيق ترد من جمهورية الصين الشعبية تزيد عن ٣% من إجمالي حجم الواردات من كافة دول العالم إلى مصر وأن تلك الزيادة أثرت على أسعار بيع المنتج المحلي و ألحقت ضرراً مادياً بالصناعة تمثلت مظاهره فيما يلي:

- ١ - زيادة نسبة تكلفة الإنتاج مقارنة بسعر البيع المحلي.
- ٢ - وجود فرق سعري بين سعر المنتج الصيني وبين سعر المنتج المحلي بالسوق المحلي.
- ٣ - انخفاض في حجم الإنتاج.

- ٤ - انخفاض في قدرة الصناعة الشاكية على استغلال الطاقة المتاحة.
- ٥ - انخفاض المبيعات المحلية .
- ٦ - انخفاض الحصة السوقية للمبيعات المحلية.
- ٧ - زيادة حجم المخزون.
- ٨ - انخفاض الإرباح.
- ٩ - انخفاض إنتاجية العامل.
- ١٠ - انخفاض معدل العائد على الاستثمار
- ١١ - عدم القدرة على النمو.
- ١٢ - انخفاض القدرة على زيادة رأس المال

سادساً- فترة التحقيق:

- فترة التحقيق في جانب الإغراق من ١ / ٧ / ٢٠٠٨ إلى ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٩ .
  - فترة التحقيق في جانب الضرر هي السنوات المالية من ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ .
- سابعاً- الاستقصاءات وجمع المعلومات:

من أجل الحصول على المعلومات الضرورية، فإن سلطة التحقيق سوف تقوم بإرسال قوائم الاستقصاء إلى المنتجين والمصدرين الأجانب المعروفين، وغير المعروفين (من خلال سفاراتهم بالقاهرة).

على أي أطراف غير معروفة لسلطة التحقيق من مصدرين أو منتجين للمنتج محل التحقيق أن يعلنوا عن أنفسهم لسلطة التحقيق للحصول على نسخة من قوائم الاستقصاء وذلك في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان بالوقائع المصرية حتى يتمكنوا من تقديم ردودهم في التوقيات الزمنية المحددة به.

كما سيتم إرسال قوائم الإستقصاء إلي المنتجين المحليين والمستوردين المعروفين للمنتج محل التحقيق وعلى أي أطراف غير معروفة لسلطة التحقيق من مستوردي المنتج محل التحقيق أن يعلنوا عن أنفسهم لسلطة التحقيق للحصول على نسخة من قوائم الاستقصاء وذلك في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر بالوقائع المصرية حتى يتمكنوا من تقديم ردودهم في التوقيات الزمنية المحددة.

وسيتم تقديم الردود علي قوائم الاستقصاء لسلطة التحقيق في غضون ٣٧ يوم من تاريخ الاستلام.

ثامناً - أسلوب العينة :

وفقا للمادة (٢٤) من اللائحة، فانه يجوز لسلطة التحقيق أن تلجأ إلى أسلوب العينة سواء في حالة وجود عدد كبير من الأطراف المعنية أو من المنتجات محل التحقيق نظرا " لصعوبة التطبيق من الناحية العملية.

(١) استخدام أسلوب العينة بالنسبة للمصدرين/المنتجين الأجانب:

ومن أجل مساعدة سلطة التحقيق في تحديد ما إذا كان ضرورياً اللجوء إلى أسلوب العينة، فإن جميع المنتجين/المصدرين الأجانب أو من يمثلهم من الناحية القانونية مطالبون بالاتصال بسلطة التحقيق وتقديم المعلومات التالية الخاصة بشركتهم أو شركاتهم وذلك خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر الإعلان بالوقائع المصرية:

- الاسم والعنوان والبريد الإلكتروني والهاتف والفاكس واسم الشخص الذي يمكن الاتصال به.

- المبيعات بالكمية والقيمة وذلك بالنسبة للمنتج محل التحقيق الذي تقوم الشركة المعنية بتصديره إلى مصر في الفترة من يوليو ٢٠٠٨ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٠٩.

- المبيعات بالكمية والقيمة بالنسبة للمنتج محل التحقيق الذي تقوم الشركة المعنية ببيعه في السوق المحلي الصيني في الفترة من ١ يوليو ٢٠٠٨ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٠٩.

- الأنشطة المحددة للشركة فيما يخص إنتاج وبيع المنتج محل التحقيق.

- الأسماء والأنشطة المحددة لجميع الشركات المعنية والتي تقوم بالانتاج والبيع أو أيهما (تصدير و سوق محلي أو أيهما) وذلك بالنسبة للمنتج محل التحقيق .

- أي معلومات أخرى ذات صلة والتي من شأنها مساعدة سلطة التحقيق في عملية اختيار العينة .

وبتقديم كافة البيانات المشار إليها فهذا يعني موافقة الشركة على إمكانية أن تشملها العينة، وإذا ما تم اختيار الشركة كجزء من العينة فإن هذا يقتضي ضمناً الرد على قوائم الاستقصاء وقبول زيارة التحقق الميدانية، وإذا ما عبرت الشركة عن عدم رغبتها في إمكانية أن تشملها العينة فسوف يتم اعتبار ذلك عدم تعاون مع سلطة التحقيق.

وبغرض الحصول على المعلومات التي تعد ضرورية لاختيار العينة بالنسبة للمصدرين/المنتجين الأجانب، فإنه يجوز لسلطة التحقيق الاتصال بأي اتصالات معروفة للمصدرين/المنتجين في جمهورية الصين الشعبية.

## (٢) استخدام أسلوب العينة للمستوردين

ومن أجل مساعدة سلطة التحقيق في تحديد ما إذا كان ضرورياً اللجوء إلي أسلوب العينة، فإن جميع المستوردين أو من يمثلهم من الناحية القانونية مطالبون بالاتصال بسلطة التحقيق وتقديم المعلومات التالية الخاصة بشركتهم أو شركاتهم وذلك خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر الإعلان بالوقائع المصرية:

- الاسم والعنوان والبريد الإلكتروني والهاتف والفاكس والتلكس أو أيهم واسم الشخص الذي يمكن الاتصال به.
- إجمالي كمية وقيمة مبيعات الشركة من المنتج المعني داخل السوق المصري في الفترة من ١ يوليو ٢٠٠٨ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٠٩.
- إجمالي عدد العاملين خلال الفترة من ١/٧/٢٠٠٨ حتى ٣٠/٦/٢٠٠٩.
- الأنشطة المحددة للشركة فيما يخص المنتج المعني.
- حجم الواردات بالكمية والقيمة بالجنيه المصري التي قامت الشركة باستيرادها إلى السوق المصري من المنتج محل التحقيق وإعادة البيع التي تتم داخل السوق المصري في الفترة من ١ يوليو ٢٠٠٨ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٠٩.
- الأسماء والأنشطة المحددة لجميع الشركات المعنية والتي تقوم بالإنتاج والبيع أو أيهما وذلك بالنسبة للمنتج المعني .
- أي معلومات أخرى ذات صلة والتي من شأنها مساعدة سلطة التحقيق في عملية اختيار العينة.

- وبتقديم جميع المعلومات المشار إليها فهذا يعني موافقة الشركة على إمكانية أن تشملها العينة ، وإذا ما تم اختيار الشركة كجزء من العينة فإن هذا سوف يقتضي ضمناً الرد على قوائم الاستقصاء وقبول زيارة التحقق الميدانية ، وإذا ما عبرت الشركة عن عدم رغبتها في إمكانية أن تشملها العينة فسوف يتم اعتبار ذلك عدم تعاون مع سلطة التحقيق.
- وبغرض الحصول على المعلومات التي تعد ضرورية لاختيار العينة بالنسبة للمستوردين، فإنه يجوز لسلطة التحقيق الاتصال بأي اتصالات معروفة للمستوردين.

### ٣) الاختيار النهائي للعينات

- جميع الأطراف المعنية التي ترغب في تقديم أي معلومات ذات صلة فيما يخص اختيار العينات يجب أن يتم ذلك خلال الفترة الزمنية المحددة.
- وتعتزم سلطة التحقيق أن تقوم بالاختيار النهائي للعينات بعد التشاور مع الأطراف المعنية التي ابدت استعدادها لان تشملها العينة.
- يجب على الشركات التي تشملها العينة أن ترسل الردود على الاستقصاء خلال الفترة الزمنية المحددة في هذا الإخطار كما يجب عليها أن تتعاون مع سلطة التحقيق.
- وفي حالة عدم وجود تعاون كافٍ، فيجوز لسلطة التحقيق أن تستند في نتائجها على أفضل البيانات المتاحة.

### تاسعاً- عقد جلسات الاستماع:

طبقاً لأحكام المادة (٢٥) من اللائحة فإنه يجوز عقد جلسات استماع بمقر الجهاز لكافة الأطراف المعنية والأطراف الأخرى ذات المصلحة لعرض آرائهم وتقديم حججهم شريطة تقديم طلب كتابي للجهاز يتضمن الأسباب المحددة لطلب الاستماع علي أن تعلن الأطراف المعنية والأطراف الأخرى ذات المصلحة عن رغبتها في عقد هذه الجلسات وذلك في غضون ٢١ يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالوقائع المصرية.

### عاشراً- زيارات التحقق الميدانية:

طبقاً لأحكام المادة (٢٦) من اللائحة يجوز لسلطة التحقيق القيام بزيارات التحقق للأطراف المعنية في مقارهم للتحقق من دقة المعلومات المقدمة والحصول على أي معلومات وبيانات إضافية أخرى يستلزمها التحقيق.

#### احدي عشر - التوقيعات الزمنية:

من اجل الحصول على معلومات عن الفترة الزمنية المحددة لتقديم المعلومات إلى سلطة التحقيق واستخدام أسلوب العينة وعقد جلسات الاستماع يتم الاسترشاد بالبند (٧،٨،٩) المذكورة في هذا الإعلان.

#### اثنا عشر - عدم التعاون:

في حالة رفض أي طرف من الأطراف المعنية تقديم البيانات المطلوبة أو عدم تقديمها في المهلة المحددة الأمر الذي من شأنه إعاقة مسار التحقيق أو تقديم بيانات غير دقيقة أو مضللة فإنه يجوز لسلطة التحقيق استخلاص النتائج وفقاً لأفضل البيانات المتاحة لديها وفقاً لأحكام المادة (٢٧) والمادة (٣٥) من اللائحة.

#### ثالث عشر - الملف العام:

تتيح سلطة التحقيق أثناء فترة التحقيق كافة المعلومات غير السرية ذات الصلة التي تقدمها الأطراف المعنية وذلك من خلال ملفها العام وتتاح هذه المعلومات لكافة الأطراف ذات المصلحة بمقر سلطة التحقيق بالقاهرة وذلك حتى صدور القرار النهائي.

#### رابع عشر - الإجراءات المؤقتة:

قد تلجأ سلطة التحقيق الى فرض إجراءات مؤقتة وفقاً لأحكام المادة (٤٤) من اللائحة.

#### عنوان المراسلة :

وزارة التجارة والصناعة

قطاع الاتفاقات التجارية

الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية (جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية).

أبراج المالية

البرج السادس - الدور التاسع

ش امتداد رمسيس - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

عناية الاستاذ / علي عبد الغفار .

وكيل الوزارة رئيس الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية.

تليفون : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ .

فاكس : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ .

بريد إلكتروني: tas@tas.gov.eg